

# **التطورات الإقتصادية في العراق**

## **١٩٥٢م - ١٩٥٨م**

**المدرس المساعد**  
**مؤيد باقر محمد الأعرجي**  
**الكلية التقنية/النجف الأشرف**



## التطورات الاقتصادية في العراق ١٩٥٢م - ١٩٥٨م

المدرس المساعد  
مؤيد باقر محمد الأعرجي  
الكلية التقنية/النجف الأشرف

### المقدمة:

أورث الاحتلال العثماني نظاما إقطاعيا قاسيا، كان هذا النظام - في الحقيقة - موروثا لدى العثمانيين من الدولة الساسانية التي حكمت العراق وبلاد فارس منذ القرن السادس قبل الميلاد حكما إقطاعيا مقبى، نظرا لسيطرة طبقة الأشراف على ملكية وسائل الإنتاج، لا سيما الأراضي الزراعية والعقارات وممارستها دورا استغلاليا طفيفا، لأنها كانت تمثل دور الوسيط بين الملك والشعب.

أما الفلاحون فلم يكونوا سوى أقنان فقراء مملوكين، يقع عليهم عبء الالتزامات العسكرية في الدفاع عن الأراضي والأرواح وقت الحروب والأزمات دون أي مقابل بسبب وجود نظام السخرة.

كما إن أوروبا الغربية عرفت نظام الإقطاع مع بداية القرن التاسع واستمر حتى القرن الخامس عشر، حيث ارتكز لديهم هذا النظام على أركان ثلاثة هي: سيد إقطاعي يملك الأراضي ويتمتع بسلطان الحكم، ورفيق الأرض، واقتصاد زراعي.

وقد رسم هذا النظام في المجتمع الانكليزي وحدده الملك وليام الفاتح الذي جعل كل الأراضي في انكلترا ملكا للملك وحده، عقب استيلائه على الحكم عام ١٠٦٦م، ثم ملك بعضها إلى نبلائه مقابل التزامهم بتقديم الخدمات له، وبعد أن استشرت آثار الثورة الصناعية هناك، والتي تزامنت مع الاستكشافات الجغرافية، توسعت الغزوات الاستعمارية، فقد شهد الخليج

العربي (والعراق واحد من دولة) أولى البوادر الاستعمارية على أيدى البرتغاليين منذ العام ١٥١٤م، الذين غزوا المنطقة وأعقبهم الهولنديون والبريطانيون والأميريون،

وما استلمه العثمانيون من أنظمة استبدادية من أوروبا الغربية، عاد الانكليز مرة أخرى لينهجوا النهج الذي استورده منهم العثمانيون ويطبقونه في العراق برؤى جديدة من أجل سلب ونهب خيرات هذا البلد العظيمة والتي ما زالت آثارها ماثلة للعيان حتى هذه اللحظة، الأمر الذي أثار حفيظة الشعب ليقول كلمته في عدد من الثورات والانتفاضات منذ العام ١٩٤٨م وما تلاها، إلى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م والتي ورثت وضعاً مأساوياً يصعب إصلاحه.

## المبحث الأول

### التطورات الاقتصادية التي سبقت العام ١٩٥٢م

بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وجدت بريطانيا نفسها قد سيطرت على ثلاث ولايات عثمانية (بغداد، والبصرة، والموصل) دون أن تكون لديها سياسة محدودة حول كيفية تحديد مستقبل تلك الولايات<sup>(١)</sup>، مع ذلك لم يترددوا كثيراً بصدد تأسيس الكيان العراقي الحديث، فقد عملت الحكومة البريطانية على الدعوة إلى الحكم غير المباشر، وتعمق إدراكها بأن الأداة الضرورية يجب توفيرها بتكوين مؤسسات سياسية لدولة حديثة في العراق، بدلا من المؤسسات الإدارية التي بدؤوا بتأسيسها خلال مدة الحرب تحت إشراف موظفين بريطانيين وهنود اعتمادا على تجربتها السابقة في الهند<sup>(٢)</sup>، وقد سعت بريطانيا إلى تحقيق أكثر من هدف من خلال هذه العملية التي استهدفت التأسيس لدولة العراق الجديد، فقد ضمنت توفير الأمن وجباية الضرائب وحماية مصالحها عبر الفئة الخليفة التي قادتها ووضعتها على قمة مؤسسات الدولة الوليدة<sup>(٣)</sup>.

فقد أعلن القائد العام لقوات الاحتلال بالبيان المرقم (١٥) الصادر في ١٩١٨/١٢/١٨ اعتبار الأشخاص الذين بيدهم حجب من الحكومة التركية للملكية أراضي أميرية كمستأجري أراضي مفوضة بالطابو حين تعيين هيئات لتدقيق الادعاءات بشأنها<sup>(٤)</sup>.

وقد اتجهت سلطات الاحتلال إلى شراء ذمم كثير من رؤساء العشائر والإقطاعيين عن طريق توزيع الأراضي الشاسعة للدولة عليهم لخلق قاعدة موالية للاحتلال، كما سمحت لهؤلاء بالتجاوز على أراضي أخرى واسعة حتى جعلت الوضع الاقتصادي العراقي تبعيا مرتبطا بمصالحها الاستعمارية وسياستها العدوانية<sup>(٥)</sup>.

لقد شكلت العناصر الإقطاعية والعشائرية والأغوات وكبار الملاك في الريف والمدينة السند القوي للاحتلال البريطاني والأساس المتين للحكم الملكي، لاسيما بعد الثورة الوطنية ضد الانكليز عام ١٩٢٠، التي فرضت على الاحتلال ضرورة تغيير سياستها العدوانية ولهذا كان موضوع الأراضي بعد قيام الدولة العراقية عام ١٩٢١ في مقدمة المشاكل التي تستدعي وضع الحلول لها<sup>(٦)</sup>، غير أن الاستعمار البريطاني حرص على تثبيت ملكية الأرض للشرائح الطفيلية المشار إليها بغية خلق طبقة تكون سنداً له وواجهة لحكمه<sup>(٧)</sup>.

وبهدف مواجهة مشكلة توفير جزء من الإيرادات اللازمة لتسديد جزء من تكلفة الاحتلال البريطاني للعراق، فقد عملوا على إنشاء نظام للإيرادات، وبالفعل فقد كانت دائرة الإيرادات هي أول دائرة من إدارات الحكومة تم تأسيسها وفي العام ١٩١٨ تم إنشاء دائرة منفصلة للجمارك، وبعد وقت قصير أنشئت دائرة الأوقاف، وأعطى دور رئيس لشيوخ العشائر في جباية الإيرادات مقابل حصة مهمة منها<sup>(٨)</sup>.

ونصت القوانين الأساسية للحكومة على بعض المظاهر الديمقراطية في نظام الحكم، ولكن في الواقع لم يكن للنظام الديمقراطي في حياة العراق

السياسية من اثر كبير يذكر<sup>(٩)</sup>. ترأس عبد المحسن السعدون\* أول انتخابات عامة أثمرت عن برلمان وبدا يتعامل مع مجموعة التشريعات اللازمة لتنظيم مختلف أوجه الدولة الجديدة، بالإضافة إلى ذلك اقر البرلمان اتفاقية امتياز النفط التي تمت في آذار/ مارس من عام ١٩٢٥ بين الحكومة العراقية وشركة البترول التركية (TPC) وبعد عام ١٩٢٩، أصبحت شركة البترول العراقية (IPC)<sup>(١٠)</sup>.

نشأت شركة البترول التركية ضمن اتحاد من شركات النفط تم تأسيسه قبل الحرب العالمية الأولى وحصل على موافقة الحكومة التركية للتغيب عن النفط في بلاد الرافدين، وكجزء من تسويات السلام التي تمت في أعقاب الحرب، صودرت الحصص الألمانية والعثمانية في الشركة لصالح الحلفاء، وفي أواخر العشرين حين تم إدخال المصالح الأميركية، امتلكتها كل من الشركة الانجلو- إيرانية للنفط (٢٣,٧٥ بالمئة) ورويال دتش شيل (٢٣,٧٥ بالمئة) والشركة الفرنسية للنفط (٢٣,٧٥ بالمئة) واتحاد شركات مركزة الولايات المتحدة، توزعت حصصه لاحقاً بالتساوي بين: ستاندارد أويل أوف نيوجيرسي وموبيل (٢٣,٧٥ بالمئة) وغالينكيان (٥ بالمئة)، وبالتالي فان المصالح البريطانية غلبت على شركة البترول التركية، ناهيك عن حصة هامة للحكومة البريطانية نفسها، بالنظر إلى ممتلكاتها في الشركة الانجلو- إيرانية للنفط. وفي ظل أزمة الموصل وحالة الفقر الدائم التي كانت تسيطر على الحكومة العراقية وجدت شركات النفط البريطانية، بدعم من الحكومة البريطانية، فرصة لتأسيس امتياز شامل وحصري لشركة البترول التركية وإبعاد إمكانية امتلاك العراق جزءاً منها، فيما أعطي الوعد عام ١٩٢٠ حين كان يتم الاتفاق على مستقبل شركة البترول التركية وخصصت حصة تبلغ ٢٠ بالمئة "الحكومة الوطنية"<sup>(١١)</sup>.

وبحكم عوامل خاصة وعامة تأتي في مقدمتها مشاكل انكلترا

الاقتصادية بعد الحرب وعد الاستقرار السياسي في العراق وضيق السوق المحلية، لم تنتقل الرساميل الانكليزية إلى بلاد ما بين النهرين بقصد الاستغلال الصناعي إلا في مجال النفط، ولكن الانكليز كانوا بالمقابل يرغبون بتحويل العراق إلى منتج ومصدر زراعي، خاصة فيما يتعلق بمواد الخام الضرورية للإنتاج الصناعي وعلى هذا الأساس فأنهم كانوا يريدون جعل البلاد مصدراً ثانياً في حقل إنتاج القطن، فأسسوا لهذا الغرض "شركة إنماء القطن البريطانية" في العام ١٩٢٠، إلا إنهم لم يحالفهم نجاح ملموس في هذا الميدان، فقد بلغ عدد عمال شركاتهم تلك ١٥٠ شخصاً في أواسط العشرينات و ١٧٥ شخصاً فقط في أواخرها<sup>(١٢)</sup>.

اهتمت الشركة البريطانية بالدرجة الأساس بأساليب احتكارية لإنتاج النفط، وتعتبر صناعة النفط أهم مجال أستوعب عدداً كبيراً ومتزايداً من العمال الذين ارتبطوا بالإنتاج الآلي الحديث بصورة مباشرة ومستمرة، خاصة منذ الفترة الأخيرة من عهد الانتداب البريطاني، ففي العام ١٩٢٥ استخدمت شركة النفط التركية (فيما بعد العراقية) ١٨٠ عاملاً فقط في أعمال التنقيب في المناطق التابعة لكركوك ليرتفع العدد خلال سنة واحدة إلى ٢٥٠٠ ومن ثم إلى ٣٥٠٠ واستخدمت شركة النفط الانكليزية الفارسية حوالي ألفي عامل لأعمال متشابهة في منطقة نفطخانة المجاورة لخانقين<sup>(١٣)</sup>.

بعض المؤرخين لاقتصاد العراق إبان حقبة الاحتلال البريطاني، يعتبرون العام ١٩٢٩ والذي صدر فيه قانون تشجيع الصناعات الوطنية، عاملاً فاصلاً في تاريخ نشوء الصناعات الحديثة في العراق<sup>(١٤)</sup>. فجراء الاحتكاك المتزايد بالعام الرأسمالي، أخذت نظرة أصحاب الأموال العراقيين وتقييماتهم الاقتصادية تتغير بالتدريج، فلم تمض سوى سنوات قليلة على انتهاء الحرب حتى بدأ عدد من هؤلاء بالتخطيط لإنشاء شركات أهلية مثل (شركة العراق الأهلية العامة) لربط بغداد بالبحر الأبيض المتوسط (حسب طرق وأساليب

حديثه<sup>(١٥)</sup>.

ومع أن أيا من أمثال هذه الشركات لم تظهر إلى الوجود في سنوات الانتداب البريطاني، إلا أن مجرد التفكير بإنشائها يعتبر مؤشرا لتحول ملموس في التوجه الاقتصادي للبرجوازية العراقية النامية، وهو أمر يدخل ضمن المستلزمات الأساسية لظهور الصناعات الوطنية التي ترجع بداياتها إلى العشرينيات من القرن العشرين. فقد تم في العام ١٩٢٦ تأسيس أول معمل وطني حديث للغزل والنسيج دخل التاريخ باسم (معمل فتاح باشا) وقد استخدم عند أول تأسيسه ٦٥ عاملاً، ارتفع عددهم بعد خمسة أعوام إلى ٢٠٠ شخص حتى أصبح في مقدور المعمل تغطية جانب من حاجة المدن والمؤسسات الرسمية للأقمشة<sup>(١٦)</sup>.

وفي العام نفسه (١٩٢٦) أسس شخصان لبنانيان (طباره وعبود) معملاً صغيراً لصناعة السكاير تطورت أعماله بسرعة بحيث بلغ عدد مكائنه في العام (١٩٣١) أكثر من (١٥) ماكينة، وعدد عماله أكثر من (١٠٠) شخص. وقد شجع نجاح هذا المعمل الممولين العراقيين على استغلال رؤوس أموالهم في هذه الصناعة التي تطورت بوتائر أسرع من غيرها. فلم تمض سوى سنوات قليلة حتى ارتفع عدد معامل السكاير في العراق إلى (١١) معملاً استوعبت عدة مئات من العمال. وفي العام (١٩٢٨) استوردت المكائن والمعدات الضرورية لإنشاء محليج أسهم العراقيون وحدهم في تأسيسه، فسمي بـ (المحليج العراقي) وقد افتتح رسمياً يوم ٧ تشرين الثاني ١٩٣٠<sup>(١٧)</sup>.

الملاحظ أن الإدارة البريطانية للعراق كبلت الاقتصاد العراقي بقوانين واليات أدت إلى ببطء تطوره، إلا وفق ما تسمح به مساحات الاستغلال في سبيل الإبقاء على طرق الإنتاج الزراعي البالية، لضمان بقاء العراق تحت الوصاية البريطانية، والترويج لفكرة أن العراق لا يصلح إلا للزراعة، لضمان ولاء الطفيليين لهم، ففي العام (١٩٣٢) قدم الخبير البريطاني (ارنست داوسن)



تقريره فكان حصيلة طبيعية للسياسة الاحتكارية الاستعمارية البريطانية في تثبيت علاقات الإنتاج الإقطاعية، حيث جاء التقرير على غرار قانون التسييج والتحديد في بريطانيا الذي شرع في القرن الثامن عشر وطبق في الهند في القرن التاسع عشر<sup>(١٨)</sup>.

وقد قدرت الأراضي المزروعة آنذاك، المروية سبوحا وسقيا والديمية وبضمنها النيرين بزهاء (٣١) مليون دوغم منها (١٦) مليون دوغم أميرية مفوضة بالطابو، وأكثر من (١٤) مليون دوغم أميرية صرفة أي أن نسبة ملكية الدولة كانت تناهز (٩٩٪) من الأراضي المزروعة ولا يخرج عن نطاقها غير مساحات ضيقة من المدن<sup>(١٩)</sup>. إن من النتائج الطبيعية للدولة الطبقية شبه الإقطاعية، استخدام القانون كغطاء للتحايل على أموال الشعب وتثبيت مصالح هذه القوى، ولهذا فإن قانون تسوية حقوق الأراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ أعطي الطابع الشرعي لنقل أفضل الأراضي الزراعية من أيدي الشعب إلى رؤساء العشائر والملوك الغائبين والأغوات وغيرهم من كبار الموظفين والقادة<sup>(٢٠)</sup>. هذا على صعيد علاقات الإنتاج الإقطاعية، أما على صعيد التجارة، فقد دعمت بريطانيا وارداتها في العراق على تركيز رؤوس الأموال بيد اليهود العراقيين، فقد اتسع نشاطهم الاقتصادي بعد نزول القوات البريطانية في العراق في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤، ١٩١٨ وحاجة الآلة الحربية البريطانية وقواتها في العراق لخدماتها وخاصة كموردين للأطعمة ومشتريين للمعدات والآلات العسكرية المصنفة خارج الخدمة<sup>(٢١)</sup>. على إن انفتاح السلطات البريطانية الحاكمة في العراق منذ أيام الاحتلال البريطاني على اليهود العراقيين أسهم في الصعود التجاري لليهود العراقيين مع توسيع التجارة البريطانية في العراق، فقد كسب المفوض المدني البريطاني في العراق عام ١٩١٨: ((لقد وجهت عنايتي دوما إلى القيام بدعم ناشط للجماعة التجارية اليهودية كإمكانية ثمينة ذات قيمة سياسية كبيرة، وفعلت ما بوسعي لكي اظهر لهم ثمرة

نوايانا في هذه البلاد ستكون لذيفة المذاق ومفيدة لهم، وربما أكثر من أي فئة أخرى))<sup>(٢٢)</sup> كما إن الشركات البريطانية والتجار الأوربيين ليس في العراق بل في بلدان منطقة الشرق الأوسط، كانوا يفضلون التعامل مع غير المسلمين منذ القرن الثامن عشر، وقد قيل إن تحفظ المسلمين وانفلاقهم على أنفسهم كان السبب في ذلك<sup>(٢٣)</sup>.

مجمّل هذه الأمور التي دفعت التجار اليهود للحصول على موطن قدم في التجارة البريطانية والاتقاء عن امتلاكهم لرأس المال بوفرة نتيجة لاحتكارهم الإقراض بالربا وأعمال الصيرفة ورابطتهم الحميمة فيما بينهم ودعم وتشجيع بني دينهم في الهند وأوربا والدول الأخرى في إسنادهم وإقراضهم بالمال عند حاجتهم لها وتبادل المعلومات والخبرات معهم في ميدان التجارة والمال والأعمال الأخرى حتى أصبحوا مستوردين للبضائع من الهند وبريطانيا مباشرة دون وساطة التجار الانكليز<sup>(٢٤)</sup>.

لم يكن هدف التجار اليهود في أي جانب من جوانبه تطوير اقتصاد البلد، فقد انصب اهتمام هؤلاء على الاستيراد دون التصدير إلا في بعض المجالات التي تعد ذا مردود تجاري مهم، أو الحاجة الصناعية الأجنبية إلى مواد أولية أو لحاجة السوق الخارجية لها كالحبوب والرز والتمور والتبغ، والملاحظ إن هذا الأمر أصابه تراجع نسبي منذ عام ١٩٣٢ حينما اتبع العراق خطة للإشراف على شؤونه الاقتصادية وإتاحة فرص العمل لجميع أبناء البلاد بالتساوي<sup>(٢٥)</sup>.

وتظهر الدراسة التي قدمها خلدون ناجي معروف<sup>(٢٦)</sup>، إن النسبة الكبيرة لواردات العراق كان من نصيب التجار اليهود وقد بلغت ٦٠٪ من التجار المستوردين فيما لم تتجاوز نسبة المصدرين من المواد المصدرة للعراق ٥٥٪ وقد عانى الميزان التجاري العراقي من عجز كبير في المرحلة المحصورة بين أعوام ١٩٢٠ - ١٩٥٢.

وبسبب سيطرة التجار اليهود واهتمامهم بالاستيراد وكانت اغلب المواد المستوردة هي مواد كمالية واستهلاكية، وكان بعضهم يقايض ببعض الإنتاج الزراعي المعد للتصدير<sup>(٢٧)</sup>، وكانت المواد المستوردة ولاسيما الكمالية لا تخدم الاقتصاد العراقي في تلك الحقبة الزمنية نظرا لان المجتمع العراقي كان مجتمعاً زراعياً مقارنة بمستوى التطور الحضري آنذاك وخاصة خلال المدة من ١٩٢٦-١٩٤٥ حيث شكلت السلع الاستهلاكية نحو ثلثي قيمة واردات العراق فيما وصلت عام ١٩٤٦ الى ٥٥,٦٪ وعام ١٩٥١ إلى ٤٩,١٪<sup>(٢٨)</sup>، وعلى أيدي التجار اليهود أصبحت تجارة العراق أكثر تبعية لبريطانيا ولاسيما منذ عام ١٩١٨ وحتى عام ١٩٣٢<sup>(٢٩)</sup>.

فقد ظل الاقتصاد العراقي يتخبط بين الإجراءات التي تسن وفقا لمصالح المتنفذين والإقطاعيين والبرجوازيين اليهود الذين سار بمنحى لا يخدم إلا مصالحهم الفردية، دون إن تتخذ الحكومة أي إجراء من شأنه تحريك الوضع الاقتصادي المتخبط إلا وفق ما تسمح به المصالح البريطانية وتابعهم في الداخل، فقد اتخذت الحكومة إجراء ارتأت إن من شأنه الحفاظ على الصناعة الوطنية الجلدية على الرغم من محدوديته، إذ طلبت مديرية الصناعات العامة من غرفة تجارة بغداد\* إعادة النظر في الكميات التي يسمح باستيرادها من الجلود المصنوعة، على ضوء التطور الحاصل في صناعة الجلود المحلية<sup>(٣٠)</sup>. لكن هذه الإجراءات ظلت عقيمة لاتسمن ولا تفني من جوع، وسارت باقتصاد البلاد من سيئ إلى أسوأ، الأمر الذي أدى إلى تعالي الأصوات المطالبة بالإصلاح الاقتصادي ولاسيما تلك الأصوات التي تبنتها الأحزاب الوطنية<sup>(٣١)</sup>، والتي طالبت بتدخل الدولة في القيام بالصناعات الكبرى لسد حاجة البلاد أو المساهمة فيها بما لا يقل عن ٥١٪ من راس المال، وتحرير النقد العراقي من الارتباط بالمنطقة الإسترلينية<sup>(٣٢)</sup>. وكذلك المطالبة بتقليص نفوذ الإقطاع والحد من توسعه باعتباره المعوق الأساسي للقيام بأي إصلاح

اقتصادي أو سياسي (٣٣).

هذه المطالبات أدت إلى إن تستجيب الحكومة لتلبية بعضها وطرحها على الحكومة البريطانية، وإن كانت في أغلبها لامتنعاص نعمة الشعب، فقد طالبت الحكومة بحقوق الشعب من النفط في مطلع الخمسينيات من القرن المنصرم (٣٤).

## المبحث الثاني

### التطورات الاقتصادية في الحقبة ١٩٥٨-١٩٥٢

في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، كان جلياً إن السمة الأبرز للاقتصاد العراقي هي التبعية الكاملة للاقتصاد الاستعماري، كما يبدو وعلى الأخص في القطاع النفطي التمويلي والمصرفي والنقدي، وقطاع التجارة الخارجية بجانبها التصديري والاستيرادي، وقطاع البناء والإنشاء وفي السنوات الأخيرة في قطاع التنمية الاقتصادية، أي في سياسة مجلس الأعمار سيئة الصيت، والتي كانت تهدف من حيث الجوهر إلى تثبيت وتشديد التبعية الاقتصادية، ليقى العراق إلى الأبد مجرد سواق لمنتجات الاستعمار ورأسمالية ومصدراً لمواده الخام والغذائية والوقود رخيص الثمن (٣٥).

وعلى اثر ذلك استفحلت جميع مظاهر الاستغلال الاقتصادي والاحتكار والطفيلية في الاقتصاد الداخلي في جميع قطاعاته واتساع الهوة الاجتماعية بين طبقات المجتمع بشكل مخيف، وتدمير القوى الإنتاجية من مادية وبشرية وتسابق الاستعمار والإقطاع وكبار المقاولين والبرجوازية التجارية العليا وحتى بعض فئات البرجوازية الصناعية المرتبطة بالاحتكارات الخارجية في استغلال جماهير الفلاحين والعمال، والبرجوازية الصغيرة والمتقنين الوطنيين أشنع استغلال، إلى جانب اشتداد مظاهر الطفيلية والرشوة والفساد في الجهاز الحكومي، ودخول البيروقراطية العليا ميدان الاستغلال،

خاصة في الخمسينيات حيث وضع جهاز الدولة مجموعة في خدمة الاستعمار والإقطاع وقوى الاستغلال<sup>(٣٦)</sup>.

وبغية تحقيق دفعة للاقتصاد الوطني، انشأ مجلس الأعمار بناء على اقتراح بعثة البنك الدولي، وتطور بعد ذلك إلى وزارة الأعمار ليأخذ على عاتقه مهمة توجيه موارد الدولة وخاصة عوائد النفط وصرفها على النشاط الاقتصادي<sup>(٣٧)</sup>.

لكن مجلس الأعمار اغرف عن المسار الوطني، فلم يكن إلا لتكريس الوضع الاحتكاري، مثلاً، فإنه لم يشجع على انتشار الحركة التعاونية الإنتاجية بقدر ما كانت تسهل وجود التعاونيات الاستهلاكية وتعاونيات بناء المساكن وجمعيات التسليف وغيرها وفقاً للقاعدة الرأسمالية (لكل حسب رأسماله) التي تتيح لصاحب القدر الأكبر من الحصص في الجمعية الخدمية المسيطرة اقتصادياً واجتماعياً وإدارياً عليها ابتغاء الحصول على أعلى الإرباح<sup>(٣٨)</sup>.

فقد وضع مجلس الأعمار خلال هذه الفترة مناهج استثمارية خمسية صدر أولها في عام ١٩٥١ ليغطي الفترة حتى عام ١٩٥٥ ثم عدل وأضيفت عليه مبالغ جديدة ومدد حتى عام ١٩٥٦.

وقد جرى تخصيص مبلغ (٣١) مليون دينار تقريباً لتنمية الصناعة الوطنية، إلا إن ما صرف فعلاً من هذا المبلغ كان (٥,٤) مليون دينار فقط أو ما يعادل (١٧,٤٪) من المبلغ المخصص للصناعة وهو ما يعادل (٣,٥٪) من مجموع تخصيصات البرنامج الخماسي الذي بلغ مجموع تخصيصاته (١٥٥,٣) مليون دينار. وفي عام ١٩٥٥ صدر المنهاج الاستثماري الثاني ليشمل الفترة حتى عام ١٩٥٩ وقد كان نصيب التخمينات للصناعة (٤٣,٦) مليون دينار أو ما نسبته (١٤,٣٪) من المجموع الكلي للمناهج وقد وزع المبلغ على سنوات البرنامج الخمس إنشاء جملة من المؤسسات الصناعية الاستهلاكية والإنشائية وإنشاء

شبكات لإنتاج وتوزيع الكهرباء في مختلف مناطق العراق الرئيسية<sup>(٣٩)</sup>. لكن يبدو إن هذه المناهج ظلت حبيسة الرفوف.

هذه الأوضاع الاقتصادية السيئة ولدت بدورها وضعاً اجتماعياً سيئاً للغاية حيث انخفاض مستوى المعيشة، وانتشار الجهل والأمية، وانتشار الأمراض المستوطنة والوافدة التي تؤثر على المستوى الصحي العام، وكانت نسبة الولادات في العراق خلال هذه الفترة عالية جداً، يرافقه كثرة الوفيات بسبب الوضع الصحي السيئ<sup>(٤٠)</sup>.

وبسبب تخلف الوضع الاجتماعي والاقتصادي كان المستوى التعليمي منخفضاً جداً<sup>(٤١)</sup>.

إزاء هذه الأوضاع المتردية، وبغية تخفيف الضغط على الطبقة الكادحة، وبناء على الظروف السياسية التي سادت في العالم وانشطاره على معسكرين غربي وشرقي، وتحول الحكومة البريطانية بإعطاء بعض الحقوق الديمقراطية للشعوب الرازمة تحت الاحتلال لاستقطابها إلى جانبها، فما كان من الوصي عبد الإله إلا أن يعلن في ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥ العزم على السماح بتأليف الأحزاب والجمعيات السياسية والاتجاه نحو حياة ديمقراطية صحيحة بالانتظام في الحياة الحزبية على النحو الذي يكفله الدستور<sup>(٤٢)</sup>. فتمخض هذا الإعلان عن انبثاق عدة أحزاب وطنية نادت بالمساواة بالحقوق والحرية وضمان الكرامة الإنسانية والعيش الرغيد<sup>(٤٣)</sup>.

وبالفعل كثرت المطالبات الداعية إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي أجبرت رئيس الحكومة نوري السعيد على إعادة النظر باتفاقية ١٩٣٢ الموقعة مع بريطانيا والتي أصبح العراق بموجبها بلداً مستقلاً ومع ذلك فإن بريطانيا احتفظت بنفوذها الاستعماري في العراق وظلت تشارك بكل فعالية في شؤونه من خلال المعاهدات الثانوية وبالأخص فيما يتعلق بمعاهدات الدفاع والتجارة والشؤون الخارجية وقد عادت عائدات

النفط العراقي بفوائد كبيرة على الشركات صاحبة الامتياز حتى حدوث ثورة الأسعار في عام ١٩٥٢<sup>(٤٤)</sup>.

ففي العام ١٩٥٠ اقنع السعيد شركة النفط العراقية بزيادة الضرائب التي تدفعها للحكومة العراقية، ولكن كثيرين اعتبروا هذه الخطوة غير كافية، وفي عام ١٩٥١ وقعت اتفاقية بين ارامكو والمملكة السعودية نصت على توزيع الأرباح مناصفة بين الطرفين وكذلك تأمين النفط الإيراني ١٩٥٢ على يد مصدق<sup>(٤٥)</sup>.

هذان الأمران دفعا السعيد إلى إعادة فتح باب المفاوضات مع شركة النفط العراقية، انتهت هذه المحادثات باتفاق ١٩٥٢ الذي اتفق فيه الطرفان على اقتسام الأرباح مناصفة بينهما<sup>(٤٥)</sup>. والتي كانت فيما مضى لا تتجاوز فعليا ما نسبته ٥٪ وفي العام ١٩٥٢ ووفقا للاتفاقية الجديدة بين الحكومة العراقية وشركة النفط العراقية المتعددة الجنسيات خولت فيها الشركة الحكومة العراقية استلام ٥٠٪ من الفوائد الناتجة عن الصادرات النفطية وأعطتها الحق كذلك باستلام ما يزيد عن ١٢,٥٪ من الإنتاج الصافي والتي يمكنها إن تبيعه بأي سعر شاءت وكانت أهمية النظام الجديد الذي تم الاتفاق عليه هو إن الحكومة العراقية وللمرة الأولى حصلت على منفعة مباشرة من النفط الخام، ووسع العراق إنتاجه النفطي وذلك بعد إن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المستورد<sup>(٤٦)</sup>. وقد شكل الاتفاق إطارا لتطور هائل في صناعة النفط ليتضاعف الإنتاج العراقي من النفط أربع مرات بين عامي ١٩٥١ - ١٩٥٨ (فيما ارتفعت إيرادات الحكومة ستة أضعاف)<sup>(٤٧)</sup>. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الطلب العالمي المتعاظم على النفط<sup>(٤٨)</sup>.

قرر نوري السعيد منذ البداية تخصيص ٧٠٪ من إيرادات النفط لتطوير البنى التحتية يديرها مجلس تنمية انشأ لهذا الغرض وفقا لشروط قرض هام من البنك الدولي<sup>(٤٩)</sup>، وكان الهدف في إنشاء المجلس الإشراف على إنفاق الأموال

وعلى مشاريع التنمية في جو بعيد نسبيا عن المحسوبيات السياسية، وبالنتيجة فان ثلاثة من بين أعضاء المجلس الستة كانوا خبراء تقنيين من أميركا وبريطانيا<sup>(٥٠)</sup>.

ولا شك فان استعانة السعيد بعناصر أجنبية، تحسبا من الاستعانة بعراقيين بغية خلق جو بعيد نسبيا عن المحسوبيات هو في الحقيقة كمن يستعين بالرمضاء هروبا من النار.

وعلى الرغم من هذه الاتفاقيات مع شركات النفط الاحتكارية التي وفرت مردودا ماليا، ظل الاقتصاد العراقي يعاني من تحبطه دون إن يحقق أيا من آمنيات الشعب العراقي. فقد ظل هذا الاقتصاد امتدادا للفترة التي سبقت، أي إن حقبة ١٩٥٢ - ١٩٥٨ ما هي إلا ظلالة لحقبة ١٩٢١ - ١٩٥٢، على الرغم من التطورات التي اشرنا لها، حيث كانت الحقبة التالية أسيرة لسيادة الإقطاع والبرجوازية المقيتة، وكانت معالجات الدولة في أغلبها عرجاء وغير ناجحة، لأنها لم تضع يدها على جرح ومعاناة الشعب الكادح، أو هي حددت الجرح ولكنها تقاضت عنه خدمة لأسيادها في الغرب الاحتكاري .

### النتائج:

إن سيطرة الإقطاع على مقدرات الاقتصاد العراقي بشكل يثير الذعر، يضاف له وجود البرجوازية الكبيرة والصغيرة، التي كانت تطلعاتها تنحصر بزيادة وارداتها الشخصية بعيدا عن متطلبات الاقتصاد الوطني، بل كانت تدور في محور الاستعمار حفاظا على مصالحها ونفوذها، وعلى الرغم من الاتفاقيات التي أبرمتها الحكومة العراقية على تعاقبها على السلطة والتي كان في ظاهرها خدمة تطلعات أبناء الشعب الكادحين، في حين لم تكن كذلك فقد كان يدير جانب منها خبراء أجانب كان همهم خدمة قضايا بلدانهم بتكريس الاحتكار وامتصاص خيرات البلد وخصوصا النفط.



ليظل أبناء العراق رغم نضالهم الطويل يعانون شظف العيش وسوء التغذية ولا يحصل الفرد على حقوقه الإنسانية كتوفير المستلزمات الصحية والتعليمية والثقافية، لعدم الاستقرار السياسي الذي رافق رحلته مع الاحتلال العثماني وما تلاه من احتلال بريطاني.

### Abstract

Bequeathed to the Ottoman occupation regime feudal harsh, this was the system - in fact - inherited the Ottomans from the Sasanian state, which ruled Iraq and Persia in the sixth century BC ruled feudal abomination, due to the layer control supervision of the ownership of the means of production, especially agricultural land, real estate and exercise role exploitative parasite, because it was a role of mediator between the king and the people. The peasants were not only poor serfs owned, have the burden of military commitments in the defense of land and life time of wars and crises without any charge due to a system of forced labor.

As that of Western Europe known as the feudal system with the beginning of the ninth century and lasted until the fifteenth century, was based, where they have this system on three pillars are: Seigneur owns land and has the authority of government, and the serfs, and the agricultural economy.

### هوامش البحث

(١) لوكيتز، ليورا، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة، دلشاد ميران، دار أراس، اربيل، ٢٠٠٤، ص ٣١.

(٢) الزبيدي، د. حسن لطيف، المصدر السابق، ص ٢١.

(٣) الزبيدي، د. حسن لطيف، المصدر السابق، ص ٢١.

- (٤) زبير، عبد الرزاق، الإصلاح الزراعي وقانون توحيد أصناف أراضي الدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٦ مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٥، ١٩٦٩.
- (٥) ينظر: زبير، عبد الرزاق، محاضرات في قانون الإصلاح الزراعي، ج١، مطبوعة على الآلة الطابعة، ص ١٥ وما بعدها، الهلالي، عبد الرزاق، قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي (٦) الهلالي، عبد الرزاق، المصدر السابق، ص ٤٠.
- (٧) زبير، عبد الرزاق، الإصلاح الزراعي ومشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة في العراق، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٥، ١٩٦٩، ص ١٤: السامر، فيصل، من تاريخ العراق، الاقتصادي- الاجتماعي الحديث، مجلة أفاق عربية، العدد ٥، كانون الثاني ١٩٧٨.
- (٨) فوستر، هنري، نشأة العراق الحديث، ج١، ترجمة: سليم طه التكريتي، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٨٩، ص ١١٠-١١١.
- (٩) جميل، حسين، العراق الجديد، دار منيمنة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٨، ط١، ص ٣٠.
- (١٠) من مواليد ناصرية المتفق ١٨٨٠ تلقى تعليمه في كلية خاصة بأبناء المشايخ في الأكاديمية العسكرية في استانبول وأمضى أربع سنوات، دخل بعدها المدرسة الحربية العالية وتخرج فيها برتبة ملازم ثان. خدم وأخوه (عبد الكريم السعدون) كمراقبين للسلطان عبد الحميد الثاني حوالي عام ١٩٥٥ ... حاز ثقة المندوب السامي البريطاني .. أقدم على الانتحار بعد اتهامه بالخيانة ... الزبيدي، حسن لطيف، موسوعة الأحزاب العراقية، المصدر السابق، ص ٢١.
- (١٠) تريب، تشارلز، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ترجمة: زينة جابر إدريس، مكتبة ٢٠٠٦، ص ١٠١-١٠٢.
- (١١) ينظر: تريب، تشارلز، المصدر السابق، ص ١٠٢.
- (١٢) حسن، الدكتور محمد سلمان، التطور الاقتصادي في العراق، ج١، صيدا، بيروت، ١٩٦٥، ص ٢٩٠.
- (١٣) أحمد، د. كمال مظهر، الطبقة العاملة العراقية، دار الرشيد للنشر ١٩٨١، ص ٦١.
- (١٤) ينظر: الراوي، د. نوري خليل، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢٨-٢٩.
- (١٥) أحمد، د. كمال مظهر، المصدر السابق، ص ٦٢.
- (١٦) السامرائي، سعيد عبود، الإنماء الصناعي وقواعده الأساسية في العراق، بغداد، ١٩٦٠، ص ٢٦-٣٣-٣٢.
- (١٧) السامرائي، سعيد عبود، المصدر السابق، ص ٣٣-٤٧.
- (١٨) زبير، عبد الرزاق، الإصلاح الزراعي وقانون توحيد أصناف أراضي الدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٦، البحث السابق، ص ٣٢؛ زبير، عبد الرزاق، الإصلاح الزراعي ومشكلة الهجرة من

- الريف الى المدينة في العراق، البحث السابق، ص١٤؛ داوسن، السيرارنست، بحث في كيفية التصرف بالأراضي والمسائل المتعلقة بذلك، بغداد، مطبعة الحكومة ١٩٣٢، ص١٣-١٧-٧٨.
- (١٩) داوسن، السيرارنست، المصدر السابق، ص٧؛ زبير، عبد الرزاق، الإصلاح الزراعي وقانون توحيد أصناف أراضي الدولة، البحث السابق، ص٣٢/ السامر، فيصل، المصدر السابق، ص٣٠.
- (٢٠) الحافظ، صفاء، القطاع العام وأفاق التطور الاشتراكي في العراق، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧١، ص٢٥٩.
- السامر، د. فيصل، المصدر السابق، ص٣٠.
- (٢١) عبد الرحمن، صباح النشاط الاقتصادي ليهود العراق ١٩١٧-١٩٥٢، بغداد، ٢٠٠٢، ص٦٢.
- (٢٢) بطاطو، حنا، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية العراقية، الكتاب الأول، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط١، ١٩٥٢، ص٢٨٤.
- (٢٣) المصدر نفسه، ص٢٨٦.
- (٢٤) بطاطو، حنا، المصدر نفسه، ص٢٨٧.
- (٢٥) معروف، خلدون ناجي، الأقلية اليهودية في العراق بين ١٩٢١-١٩٥٢، ج١، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٥، ص١٢٢.
- (٢٦) المصدر نفسه.
- (٢٧) للتفاصيل: ينظر: القيس، احمد عبد القادر، الدور الاقتصادي ليهود العراق ١٩٢٠-١٩٥٢، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد ١٩٨٨، ص .
- (٢٨) حسن، محمد سلمان، التطورات الاقتصادية في العراق، بيروت ١٩٦٥، ص٥١.
- بطاطو، حنا، المصدر السابق، الكتاب الأول، ص٣٠٤.
- (٢٩) الحبيب، محمد محمود، اقتصاديات العراق، دراسة تحليلية، البصرة، ١٩٦٤، ص٣٣٤، القيسي، احمد عبد القادر، ص٨.
- (٣٠) أول غرفة تجارية في العراق تأسست عام ١٩٠٨ في مدينة بغداد أثناء الاحتلال العثماني للعراق، ولكنها تشلت عند سقوط بغداد، ١٩١٧ ثم مالت السلطات العراقية في عهد الانتداب البريطاني عام ١٩٢٦ إن أصدرت القانون رقم ٤٠ الذي أجازت به تأسيس الغرف التجارية، وفي نفس العام تم انتخاب هيئة مكونة من (١٤) عضواً، تسعة منهم من اليهود. (عبد الرحمن، د. صباح، المصدر السابق، ص٧٠-٧١.
- (٣١) جريدة الأخبار، العدد ٣٠٣٤، الأربعاء ٣ كانون الثاني ١٩٥١، وكذلك ينظر الأعداد ٣٠٣٥، ٣٠٣٦، ٣٠٣٧.

(٣١) ينظر: صحيفة لواء الاستقلال، في ٥ و ١٩٥٠/٧/٧؛ وكذلك صحيفة صدى الأهالي، في ١٩٥٠/٥/٣٠.

(٣٢) صحيفة لواء الاستقلال، في ١٣ و ١٩٤٧/٨/٣١؛ وصحيفة صدى الأهالي في ١٩٥١/١٢/٩.

(٣٣) صحيفة لواء الاستقلال في ١٩٤٩/٣/١ و ٥/١٦ و ١٩٥٠/١١/٥؛ صحيفة صدى الأهالي في ١٩٥١/٧/٢٥.

(٣٤) ينظر: تريب، تشارلز، المصدر السابق، ص ١٨٣-١٨٤.

(٣٥) كبة، إبراهيم، هذا طريق ١٤ تموز، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩، ط ١، ص ٣٣-٣٤.

(٣٦) كبة، إبراهيم، المصدر السابق.

(٣٧) حبيب، د. كاظم، دراسة في اتجاهات ومشاكل التطور الاقتصادي في العراق للفترة ١٩١٧-١٩٦٣، مجلة الجامعة المستنصرية، العدد ٢، السنة الثانية، ١٩١٧، ص ٥٩١-٥٩١.

(٣٨) الفضل، منذر عبد الحسين، المصدر السابق، ص ١٩٦.

(٣٩) حبيب، د. كاظم، المصدر، ص ٥٩٣.

(٤٠) ينظر، الزبيدي، ليث عبد الحسن، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، الرشيد للنشر، ١٩٧٩، ص ٣٠.

(٤١) المصدر السابق، ص ٣١.

(٤٢) الزبيدي، ليث عبد الحسن، المصدر السابق، ص ٦٧ - ٦٨.

(٤٣) الزبيدي، ليث عبد الحسن، المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٤٤) أوزلو، اورن، تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي، ترجمة: مركز العراق للأبحاث، مجلة المستقبل العراقي، العدد ١١، السنة ٣، ٢٠٠٧، ص ١٣٣ وما بعدها.

(♦) مصدق، محمد هدايت (١٨٨١ - ١٩٦٧) سياسي إيراني، وزعيم وطني، درس القانون في سويسرا، والعلوم السياسية في باريس، نائب ١٩١٥، وزير عدل ١٩٢٠، رئيسا للوزراء، أصدر قانون تأميم البترول وأنهى عمليات الشركة الانجلو-إيرانية، أطيح به بانقلاب عام ١٩٥٣ وأودع السجن ثلاث سنوات، لكنه ظل يعمل ضد الغرب الاحتكاري. (عبد الوهاب الكيالي، كامل زهيري، الموسوعة السياسية، المصدر السابق).

(٤٥) تريب، تشارلز، المصدر السابق، ص ١٩٨٣.

(٤٦) أوزلو، اورن، المصدر السابق، ص ١٣٤؛ تريب، تشارلز، المصدر السابق، ص ١٨٤.

(٤٧) تريب، تشارلز، المصدر السابق، ص ١٨٤.

(٤٨) المصدر نفسه، وكذلك، أوزلو، اورن، المصدر السابق، ص ١٣٤.

(٤٩) ينظر: تريب، تشارلز، المصدر السابق، ص ١٨٤.

(٥٠) تريب، تشارلز، المصدر نفسه، ص ١٨٤.

### قائمة المصادر والمراجع

١. وخير ما تبدأ به القرآن الكريم
- (١) أحمد، د. كمال مظهر، الطبقة العاملة العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١.
- (٢) جميل، حسين، العراق الجديد، دار منيمنة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٨.
- (٣) الحبيب، محمد محمود، اقتصاديات العراق، دراسة تحليلية، البصرة، ١٩٦٤.
- (٤) الحافظ، صفاء، القطاع العام وأفاق التطور الاشتراكي في العراق، د، السلامي، بيروت ١٩٧١.
- (٥) حسن، محمد سلمان، التطور الاقتصادي في العراق، ج١، ١٩٦٥.
- (٦) حبيب، كاظم، دراسة في اتجاهات ومشاكل التطور الاقتصادي في العراق، السلام للطباعة والنشر، ١٩٧٣.
- (٧) الدوري، عبد العزيز، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة، بيروت، ط١ ١٩٦٩.
- (٨) الراوي، نوري خليل، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق، القاهرة ١٩٦٧.
- (٩) رشيد، فوزي، الشرائع العراقية القديمة، بغداد، دار الحرية، ١٩٧٣.
- (١٠) الرئيس، محمد ضياء الدين، الخراج في الدولة الإسلامية، مكتبة النهضة مصر، القاهرة، ط١، ١٩٥٧.
- (١١) الزبيدي، ليث عبد الحسن، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، الرشيد للنشر، ١٩٧٩.
- (١٢) الزبيدي، حسن لطيف، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات ٢٠٠٧.
- (١٣) زبير، عبد الرزاق، محاضرات في قانون الإصلاح الزراعي، ج١، مطبوعة على الآلة الطابعة.
- (١٤) زبير، عبد الرزاق،
- (١٥) سوسة، أحمد، الزي والحضارة في وادي الرافدين، بغداد، مطبعة الأديب البغدادي ١٩٦٨، ج١.
- (١٦) السامرائي، سعيد عبود، الإنماء الصناعي وقواعده الأساسية في العراق، بغداد، ١٩٦٠.
- (١٧) السقا، محمود، تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، القاهرة، دار النهضة العربية، ط٢، ١٩٧٢.
- (١٨) عبد الرحمن، د. صباح، النشاط الاقتصادي ليهود العراق ١٩١٧-١٩٥٢، بغداد، ٢٠٠٢.

- (١٩) غنيم، احمد محمود، تطور الملكية الفردية، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، د. ت.
- (٢٠) الفضل، د. مندر عبد الحسين، الملكية الاشتراكية في العراق، مكتبة التحرير، بغداد، ١٩٨٠.
- (٢١) كبة، إبراهيم، هذا طريق ١٤ تموز، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩.
- (٢٢) الكيالي، د. عبد الوهاب، زهيري، كامل، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤.
- (٢٣) متولي، عبد الحميد، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، ط ٣، ١٩٦٤.
- (٢٤) سكوني، صبيح، تاريخ القانون العراقي القديم، بغداد، مطبعة شفيق، ١٩٧١.
- (٢٥) معروف، خلدون ناجي، الأقلية اليهودية في العراق بين ١٩٢١ - ١٩٥٢، ج ١، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، ١٩٧٥.
- (٢٦) الهلالي، عبد الرزاق، قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي، بيروت، ١٩٦٧.

#### المكتب المترجمة إلى العربية:

- ايرلاتد، فيليب ويلارد، العراق: دراسة في تطوره السياسي، ت: جعفر الحباط، دار الكشف، بيروت، ١٩٤٩.
- بطاطو، حنا، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، الكتاب الأول، ت: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط ١٩٥٢.
- تريب، تشارلز، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ت: زينة جابر أديس، مكتبة مدهولي، ٢٠٠٦.
- داوسن، السير ارنتست، بحث في كيفية التصرف بالأراضي والمسائل المتعلقة بذلك، مطبعة الحكومة، ١٩٣٢.
- لوكيتز، ليوراء، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ت: دلشاد ميرا، دار أراس، اربيل، ٢٠٠٤.
- فوستر، هنري، نشأة العراق الحديث، ج ١، ت: سليم طه التكريتي، القجر، بغداد، ١٩٨٩.

#### الرسائل والاطاريح الجامعية:

- القيسي، احمد عبد القادر، الدور الاقتصادي ليهود العراق ١٩٢٠ - ١٩٥٢، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، المستنصرية، بغداد، ١٩٨٨.

## التطورات الاقتصادية في العراق ١٩٥٢م-١٩٥٨م ..... (٥٣١)

- مرتضى، إخلاص، دور الدولة في نمط الاقتصاد العراقي القديم وأهميته للنظم الاقتصادية اللاحقة، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة بغداد، ١٩٧٧.

## الدوريات

- اوزلو، اونر، تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي، ت: مركز العراق للأبحاث، مجلة المستقبل العراقي، العدد ١١، ٢٠٠٧.
- زبير، عبد الرزاق، الإصلاح الزراعي وقانون توحيد أصناف أراضي الدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٦، مجلة الثغاني، العدد ٥، ١٩٦٩.
- السامر، فيصل، من تاريخ العراق الاقتصادي- الاجتماعي الحديث، مجلة أفق عربية، العدد ٥، كانون الثاني ١٩٧٨.
- حبيب، د. كاظم، دراسة في اتجاهات ومشاكل التطورات الاقتصادية في العراق للفترة ١٩١٧-١٩٦٣، مجلة الجامعة المستنصرية، العدد ١، ١٩٧١.

## الصحف

- جريدة الأخبار، العدد، ٣٠٣٤، ٣٠٣٥، ٣٠٣٦، ٣٠٣٧.
- جريدة لواء الاستقلال، ١٩٥٠/٧/٥، ١٩٥٠/٧/٧، ١٩٤٧/٨/١٣، ١٩٤٧/٨/٣١، ١٩٤٩/٣/١ و ٥/١٦ و ١١/٥ /١٩٥٠.
- جريدة صدى الأهالي، ١٩٥١/١٢/٩، ١٩٥١/٧/٢٥.